

ولا يصح اذا اردت معرفة نصيب كل فريق من برده من المبلغ
 المذكور فاضرب سهامه في الباقي فيكون الحاصل نصيبه
 لانه لما كان نصيب جميع من برده عليه حاصل ضرب سهام الجميع
 فبما لا يفرق ان يكون نصيب بعض من برده عليه حاصل ضرب
 سهام ذلك البعض حتى يتلوا اذا كان نصيب صاحب السهم
 الحصة خمس سبعة لانه ان يكون نصيب صاحب الثلاثة
 من تلك الحصة ثلاث سبعة فلهذا عرفت في برده عليه ثم
 انه كان للزوجات من ذلك المخرج واحدا فاذا اضربناه في الحصة
 كان حصة من حصة وكان للنبات من مسألة من برده عليه اربعة
 فاذا اضربناهما فيما بقي عرفت السبعة تبلغ ثمانية وعشرين
 في فرض من الزوجين وكان للنبات واحد فرضناها في السبعة
 وكان حصة من سبعة فقد استقام بهذا العمل فرض من برده عليه
 وفرض كل فريق من برده عليه وان لم يستقر على عدد روس
 كل فريق قلنا قال **وان افسر** السهام الماخوذة من مخرج
 فرض الزوجين اي من لا يرد عليه ومن برده عليه سواء ضرب
 سهام من برده عليه في مخرج فرض من برده عليه او لم يضرب
 كما في تلك الصورة الواحدة **على البعض** او الجميع **صحي**
المسئلة بالاصول السبعة المذكورة في باب التصحيح فبني
 المنا لا يكون نصيب الزوجات المارح وهي الحصة سبانية
 لعدد روسهم فاخذنا مجموع عدد روسهم وكذلك نصيب
 النبات السبع وهي الثمانية والعشرون فاخذنا عدد روسهم
 انضروا وكذا سهام الحيات الست وهي السبعة فاخذنا عدد روسهم
 ثم طلبنا الموافقة بين الماخوذات فوجدناها بين عددي
 الزوجات

الزوجات والنبات بالانصاف فرضنا نصف المربعة في السبعة
 فبلغ اثني عشر وهي موافقة لروس النبات بالنبات فرضنا ذلك
 السبعة في ثمانية عشر فرضنا الحاصل وهو ستة وثلاثون
 في المربعين فبلغ الثا واربعة واربعين ومهما انضج
 على احاد الفرق كان نصيب الزوجات من المربعين خمسة
 فرضناها في المضروب الذي هو ستة وثلاثون فبلغ مائة
 وثمانين ونصيب النبات ثمانية وعشرين فرضناها في المضروب
 قصارا والفا وثمانية والحدان سبعة فرضناها في المضروب قصارا
 مائتين وثمانين وحسن قال السيد فان قلت فراعته
 في تعلم الثالث المماثلة والموافقة والمباينة بين الباقي
 من اقل مخرج فرض من برده عليه وتبين عدد روس من برده عليه
 فلما اوانصت في الفم اربع على المماثلة والمباينة قلت
 لان الباقي من مخرج فرض من برده عليه اما واحدا وبلائة او
 سبعة لما سبق بقرنه من ان المخرج اما اثنان واما اربعة
 واما ثمانية ومسئلة من برده عليه اما اثنان وبلائة او اربعة
 او خمسة كما سلف تصويبه ولا توافقا اصلا بين هذه الأعداد
 وتبين تلك **باب** تقاسمة الحد فباعلة من اعتم
 والمواد مازكة الحد في القسمة للاخوة والاحوات وقد اختلف
 العمل فيها قال **ابو بكر الصديق رضي الله عنه ومن قال به**
من الصحابة رضي الله عنهم كما نرى عداس وان الزبير وان عمر
 وحذيفة ابن اليمان والي سعيد الخدري وان ابن كعب وبعاد
 ابن جيل والي موسى الاشعري وبمابسة وغيرهم وفي بعض المتون
 ومن وافقه وفي شرحه لم يقل ومن تابعه لان المجتهد لا يربح